

تقرير

البواخر: اتفاق رضائي مفخخ بـ800 مليون دولار

بتحسين وضع الكهرباء وخفض العجز، فإن المصلحة تقضي بخفض قيمة الصفقة، اعتماداً على معطيات لم يعد بالإمكان تجاهلها، أبرزها أنه لا يعقل أن تكون كلفة إيجار الباخرة أعلى من كلفة شرائها.

وفيما صار المعدل العالمي لسعر الميغاواط يصل إلى 600 ألف دولار، فإن ذلك يعني أن سعر معمل بقدرة 800 ميغاواط هو 480 مليون دولار، ومع إضافة سعر التشغيل والصيانة المعتمد حالياً من قبل كارادينين، أي 12,4 دولار للميغاواط/ ساعة (هذه الكلفة تعتبر مرتفعة مقارنة بكلفة تشغيل معمل الذوق وصيانتها، على سبيل المثال، والتي تبلغ 10,7 دولار للميغاواط / ساعة)، فإن الكلفة الإجمالية لشراء الباخرتين وعقد الصيانة والتشغيل خلال خمس سنوات (401 مليون دولار) تكون 881 مليون دولار. وحتى مع زيادة نحو 20 بالمئة على المبلغ الإجمالي (176 مليون دولار) كبدل تكاليف إضافية مثل إنشاء هيكل السفينتين والعمولات والأرباح الإضافية وغيرهما، فإن التكلفة الإجمالية تصل في حدها الأقصى إلى 1,057 مليار دولار. وهذا يعني باختصار أن شراء الباخرتين يقل عن كلفة استئجارهما لخمس سنوات فقط بما يقارب 800 مليون دولار. علماً أن هذه المقارنة تفترض رمي الباخرتين بعد خمس سنوات من شرائهما، فيما الواقع يشير إلى أن بالإمكان بيعهما أو الاستمرار بالاستفادة منهما لسنوات طويلة (عمر المعمل يراوح بين 15 و20 سنة).

افتراض حسن النية يقود إلى اعتبار أن الـ800 مليون دولار الإضافية هي أرباح إضافية وليست عمولات، ولذلك، إن المصلحة العامة الفعلية تقضي بشراء السفن لا استئجارها. ولأن هذا الاقتراح سيقود ربما إلى إجابة نافية لوجود معاملة جاهزة للبيع في العالم، فإن ذلك لا يلغي الاستفادة من هذه الوقائع للوصول إلى اتفاق رضائي عادل للدولة ولا يمس بالأرباح المنطقية لاية شركة.

ويسأل وزير مقتنع بأن الطريق صارت معبدة أمام الاتفاق بالتراضي، هل بالإمكان اعتماد الشفافية في هذه الصفقة، كتعويض عن كل المسار الخاطئ الذي سار فيه مجلس الوزراء في ما يتعلق باستقدام باواخر الطاقة؟ وهذا يعني بالنسبة إلى الوزير أن المطلوب التفاوض مع الشركة التركية

أيهما أفضل، شراء معملين بمليار دولار، أم استئجارهما بـ1,8 مليار دولار؟

لتحصيل العرض الأفضل. العقد المفترض توقيعه مع الشركة شُرِبَ منذ مدة وقيمتته تصل إلى سعر 1,87 مليار دولار خلال خمس سنوات. وهذا الرقم هو حاصل سعر 58 دولاراً للميغاواط/ ساعة بمعدل إنتاج يصل إلى 8100 ساعة في السنة. وإذا كانت المصلحة العامة تقضي

(هيلم الموسوي)



جدياً بالنظر إلى المعطيات الراهنة، ولا سيما بعد تهديد رئيس الجمهورية باللجوء إلى التصويت لحسم ملف الكهرباء، بالنسبة إلى وزير مطلع على الملف، لم يعد جائزاً التعامل مع ملف الكهرباء من دون النظر إليه بوصفه مدخلاً لإصلاح الوضع المالي ولتأمين الطاقة للمواطنين.

لكن، هل يمكن التصويت في مجلس الوزراء على ملف خلافي كالقبري؟ وماذا سيكون موقف وزراء حركة أمل الذين تمسكوا بضرورة مرور المناقصة عبر إدارة المناقصات؟ وهل يمكن تأمين الاعتمادات اللازمة للسير بالعقد، إذا أقر مجلس الوزراء الملف؟

بعد الاتهامات التي رافقت دفتر الشروط، يرى مصدر متابع للمناقصة أن تخطيها واللجوء إلى اتفاق بالتراضي يشكل فضيحة، ويؤكد كل ما كان يقال عن سعي لتفصيل دفتر شروط المناقصة على قباس عارض وحيد. ويقول: «لا يعقل أن تتحول المناقصات إلى ممر لتمير صفقات. كذلك لا يعقل أن يؤخذ برأي إدارة المناقصات إذا كان يناسبنا. وأن يتم تخطيه إذا لم يناسبنا».

يوضح خبير في القانون الإداري أن مجلس الوزراء ملزم إذا سار في خيار التلزم بالتراضي بتعليق قراره، خاصة أن المادة 147 من قانون المحاسبة العمومية تحدد شروط عقد الاتفاقات بالتراضي، وهي شروط لا تسري مباشرة على حالة البواخر، وإن كان يتوقع إدراجها في إطار الفقرة 12 من تلك المادة (اللازم والأشغال والخدمات التي يقرر مجلس الوزراء تأمينها بالتراضي بناءً على اقتراح الوزير المختص). وفيما الشروط الأخرى تبدو محصورة كأن ينفذ الاتفاق لضرورات أمنية أو بسبب الحصرية، فإن تلك الفقرة تعطي مجلس الوزراء حق تقدير المصلحة العامة. لكن في مطلق الأحوال، لا تعطيه حق توقيع العقد من دون تعليق. وهذا ما يؤكد قانون حق الوصول إلى المعلومات في المادة 11 منه (تعليق القرارات الإدارية غير التنظيمية خطياً تحت طائلة الإبطال).

يتجه مجلس الوزراء إلى استعادة النقاش باستئجار المعامل القائمة قريباً. لكن هذه المرة، تشير المعطيات إلى أن بوابة النقاش ستكون الاتفاق الرضائي. وفيما صار معروفاً أن قيمة العقد تصل إلى 1.8 مليار دولار، تشير الأرقام الواقعية إلى أن هذا السعر يزيد على سعر شراء البواخر بـ800 مليون دولار. فهل تتحقق المصلحة العامة بخفض قيمة العقد؟

إيلي الفرزلي

كرر وزير الطاقة سيزار أبي خليل، في مقابلة تلفزيونية أمس، ما سبق أن أعلنه مراراً: نريد كهرباء بشكل طارئ ومستعجل، إلى حين الانتهاء من المعامل المقرر إنشاؤها، وأبرزها معملا سلعاتا والزهراني، اللذان بدأ إعداد دفتر الشروط لإعلان مناقصة دولية بشأنهما. وأكد أن الحلول تقف على بعد قرار واحد يصدره مجلس الوزراء. لا يتحدث عن خيار البواخر بوصفه الخيار الوحيد، لكن التشديد على ضرورة الوصول إلى نتائج سريعة يعني ببساطة أن لا خيار سوى البواخر.

كيف يمكن إحياء هذا الخيار؟

عملياً، لم يعد ممكناً السير بالمناقصة الحالية، بعد الإشكالات التي واجهتها، وأبرزها دفتر الشروط الذي لا يضمن المنافسة العادلة، ورداً لجنة التلزم لها مرتين بسبب بقاء عارض وحيد. وهذا يعني أنه في حال إصرار السلطة على خيار البواخر، سيكون عليها السير بالاتفاق بالتراضي. وهذا الخيار يبدو

الترشيحات في الشوف - عاليه فلم تُبِتْ نهائياً، والأرجحية هي لترشيح حسام عسراوي (درزي) أو خليل خيرالله (أرثوذكسي). يشعر القومي بأن له قوة تؤهله للترشيح عن تلك الدائرة، «لكن إذا تحالفنا ولم يعطونا ما يناسب حجمنا، نكون محرجين، والموضوع لا يزال قيد الدرس والتشاور بين الحلفاء ولا سيما حزب الله».

والإتجاه في البقاع الغربي هو لدعم لائحة الوزير السابق عبد الرحيم مراد المدعومة من الحلفاء «علماً أن حجمنا على الأرض كان يؤمن ترشيح أحد محازبيننا، لكننا تماشنا مع مصلحة التحالف». وفي زحلة، الأرجح أن يدعم «ترشيح أحد الأصدقاء»، خصوصاً أن تقديرات البعض تنفي حظوظه بالربح بمرشح مباشر عن تلك المنطقة. وفي دائرة جبل لبنان الأولى (كسروان - جبيل)، حيث الحضور لكل من المردة والتيار الوطني الحر وحزب الله وأمل، يبدو القومي في حيرة من أمره لجهة كيفية تصويت مئات مناصريه في الدائرة.

وفي طرابلس - المنية - الضنية، سيدعم لائحة تضم شخصيات من 8 آذار كالنائب السابق جهاد الصمد، الوزير السابق فيصل كرامي، ولائحة أسامة سعد في صيدا - جزين، ولائحة حزب الله - أمل في صور - الزهراني.

وأطلق الحزب القومي خلال نهاية الأسبوع الماكينة الانتخابية في حاصبيا، مرجعيون، وفي مدينة بيروت، بحضور عدد من أعضاء قيادة الحزب، متطلعاً إلى فوز مرشحيه وتحقيق الإنماء في العاصمة على كل المستويات، وإحداث فرق في التشريع النيابي، فهل تتحقق آمانيات أم يخذله الواقع على الأرض؟

تقرير

ضغوط دولية على لبنان: إقرار موازنة 2018 بسرعة!

شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بنياً بندا».

وبحسب عدد من الوزراء، رصدت اعتمادات إنفاقية في مشروع موازنة 2018 بقيمة 24500 مليار ليرة باستثناء الموازنات الملحقه مقارنة مع 23900 مليار ليرة في موازنة 2017. وفي المقابل، تبلغ قيمة الإيرادات المتوقعة لعام 2018 نحو 17000 مليار ليرة، مقارنة بإيرادات بقيمة 16400 مليار ليرة. والعجز في 2018 لن يتغير مقارنة بالسنة الماضية، أي إنه سيبلغ 7500 مليار ليرة، لكن خدمة الدين ستزداد بقيمة 1300 مليار ليرة لترتفع إلى 6000 مليار ليرة.

وقد أدرج في مشروع موازنة 2018 عدد من البنود الإنفاقية: 2100 مليار ليرة تحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، 1000 مليار ليرة مشاريع إنتاج الكهرباء (بواخر)، 150 مليار ليرة لمجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة، 422 مليار ليرة لخطة النهوض الثقافي، قانون برنامج لوزارة الطاقة بقيمة 3900 مليار ليرة، 180 مليار ليرة لمشروع توسعة المستشفى العسكري، قانون برنامج لمخنة رئاسة مجلس الوزراء بقيمة 135 مليار ليرة، 150 مليار ليرة حوافز للبلديات.

كهرباء لبنان رفع التعرفة على المستهلك بما يؤدي إلى خفض كلفة الكهرباء على المالية العامة.

واللافت أن هذه التسوية لم تأت في إطار تدارك تجاوزات السلطة للدستور والقوانين المرعية في إعداد الموازنة العامة وإقرارها. فبحسب المادة 17 من قانون المحاسبة العمومية «يقدم وزير المال مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء قبل أول أيلول مشفوعاً بتقرير يحلل فيه الاعتمادات المطلوبة، والفروقات المهمة بين أرقام المشروع وأرقام موازنة السنة الجارية». وتنص المادة 83 من الدستور على أنه «كل سنة في بدء عقد تشريين الأول، تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة

رصدت اعتمادات إنفاقية في مشروع موازنة 2018 بقيمة 24500 مليار ليرة

الجارية لانعقاد مؤتمر روما ومؤتمر باريس 4، وإلا فإن إقرار الموازنة لن يكون متاحاً خلال الفترة المقبلة التي تتضمن استعدادات للانتخابات النيابية المقررة في 6 أيار. جلسة اليوم، وهي الأولى، ستليها جلسات متتالية تستجيب لفهم الرؤساء والتحديات الدولية ضمناً، وهذا يعني أن مجلس الوزراء قد يتجاوز الاتفاق الذي عقد بين أطراف السلطة أثناء مناقشات موازنة 2017 والذي تضمن إقرار موازنة 2017 من دون إصلاحات جذرية، على أن يُعمل على إدخالها وإقرارها في موازنة 2018، علماً أن الخوض في الإصلاحات الاقتصادية، يتطلب وقتاً زمنياً أطول من الفترة المتاحة قبل انعقاد مؤتمرات الدعم. ويقاس هذا الأمر بالاستناد إلى مناقشات موازنة 2017، إذ تتطلب الأمر بضعة أشهر وعقد أكثر من 15 جلسة من دون مناقشة الخيارات الإصلاحية. من هنا يربط بعض المطلعين ما قاله ميشال عون عن الكهرباء والإسراع في تلزم البواخر، ففي اعتقاده أن هذا التلزم يشكل بداية الحل للكلفة المترتبة عن الدعم الذي تدفعه الدولة لتأمين التيار الكهربائي على أساس أن بواخر الكهرباء ستؤمن زيادة في التغذية تتيح لوزارة الطاقة ومؤسسة

محمد وهبت

يدرس مجلس الوزراء في جلسة استثنائية، اليوم، مشروع قانون موازنة 2018 الذي أحالته وزارة المال على مجلس الوزراء، يوم الجمعة الماضي، من دون إجراء تعديلات جذرية على النسخة التي أرسلتها الوزارة قبل أسابيع ومن دون أن يتضمن التخفيضات التي طلبها رئيس الحكومة سعد الحريري، بموجب تعميم رسمي وجهه إلى الإدارات العامة، وذلك بنسبة 20%.

يعود هذا الاستعجال إلى تحذيرات تلقاها لبنان من سفراء الدول المانحة، ومن مؤسسات دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، اعتبرت أن ذهاب لبنان إلى مؤتمرات الدعم بلا موازنة 2018 هو إشارة سلبية تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. رئيسا الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري، تداولوا بهذا الأمر في لقاءهما قبل نحو أسبوعين واتفقا على الإسراع في بت الموازنة ضمن العقد العادي لمجلس النواب الذي يبدأ بحسب المادة 32 من الدستور «يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار، وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار»، ربطا بالتحضيرات

على الرغم من مخالفة الدستور وقانون المحاسبة العمومية في إعداد ومناقشة مشروع موازنة 2018. لم يكن هناك اهتمام جدي من قوى السلطة بهذا الأمر. لكنهم مستعدون للرضوخ لضغوط سفراء الدول المانحة والمؤسسات الدولية التي حذرتهم من عدم الذهاب إلى مؤتمرات الدعم المقررة للبنان من دون موازنة، فهل هناك وقت لإقرار موازنة والقيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية، أم أن التسوية لإقرارها ستعطي قوى السلطة من هذه المهمة؟